



مخطط عمل مديرية الشؤون المدنية
برسم سنة
2012



منهجية صياغة مخطط عمل المديرية

تم إنجاز برنامج عمل المديرية وفق المنهجية التالية:

أولاً- تحديد دقيق للأهداف المتوخاة من عمل المديرية؛

ثانياً- اعتماد مؤشرات دقيقة ومدروسة لتقييم مدى تحقيق النتائج المتوقعة؛

ثالثاً- وضع آلية لتتبع الانجاز، تتمثل في إحداث مركز لتتبع وتقييم تفعيل برنامج عمل المديرية تحت الإشراف المباشر للسيد

مدير الشؤون المدنية، يضطلع بالمهام التالية:

- صياغة برنامج العمل الخاص بكل سنة؛
- متابعة تطبيق برنامج العمل؛
- تقييم تنفيذ برنامج العمل على كافة المستويات (احترام الأجال، الموارد المرصودة، طبيعة التدابير المتخذة.....)
- إنجاز تقرير سنوي حول نتائج برنامج العمل يرفع إلى السيد الوزير في نهاية كل سنة.



مباريات



عنوان المشروع: امتحان الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة

الهدف : المساهمة في تشغيل العاطلين من حاملي الشهادات .
 المؤشرات : 9140 طلب ترشيح كلها قيد الدرس مع تفريغ المعطيات والطبع .
 أدوات التقييم : تتبع ومواكبة من طرف منسقي مراكز الامتحان الأربعة .
 النتائج المنتظرة : تزويد سوق الشغل بمهنيين محترفين .

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تنظيم الاختبارات الشفوية بالمعهد العالي للقضاء إنجاز و تسليم شواهد الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة	إعداد قوائم بأسماء المرشحين وتعليقها تهيئ قاعات الاختبارات - طبع المعطيات وتصحيحها ومراجعتها - إعداد جداول في سجل من أجل التسليم.	- مساهمة 42 مسؤول قضائي و 42 نقيب موزعين حسب القاعات. - مساهمة حوالي 25 موظفا بمن فيهم التقنيين والأعوان - حاسوب وطابعة وأوراق. - تقنية و6 موظفين.	من 17 إلى 28 فبراير 2012	مصلحة مهنة المحاماة



عنوان المشروع: الاختبار المهني للعدول المتمرنين

الهدف : تخرج العدول المتمرنين لممارسة خطة العدالة.
المؤشرات : تم قضاء فترة 10 أشهر من برنامج التمرين من أصل 12 شهر.
أدوات التقييم : إعطاء حصص تدريبية نظرية وتطبيقية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none">- إجراء الاختبار المهني بالمعهد العالي للقضاء.- تعيين الناجحين في الاختبار المهني.	<ul style="list-style-type: none">- إعداد قوائم بأسماء المرشحين وتعليقها.- تهيئ قاعات الاختبارات.	<ul style="list-style-type: none">- مساهمة 5 مسؤولين قضائيين.- مساهمة حوالي 25 موظفا بمن فيهم التقنيين والأعوان .	مارس 2012	مصلحة مهنة العدول والنساختة



اجتماعات اللجان



عنوان المشروع : أشغال اللجنة المكلفة بالبت في ملفات الخبراء القضائيين

الهدف : تزويد المحاكم بخبراء مقبولين لدى المحاكم.
المؤشرات : تم تهيئ جميع أشغال اللجنة.
أدوات التقييم : مراقبة المسؤول عن المصلحة.

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
مصلحة المهن الحرة القانونية و القضائية الأخرى	ماي 2012	<ul style="list-style-type: none"> - الحواسيب + طابعات + آلة النسخ + أوراق طباعة + ملفات ورقية + ملزمات + أقلام. - أعضاء اللجنة مكونة من السيد المدير الشؤون المدنية بصفته رئيسا + ثلاثة رؤساء أولين + ثلاثة وكلاء عامين + خبيران قضائيان من بينهما رئيس الهيئة. قضائيين من بينهما رئيس الهيئة. 	<ul style="list-style-type: none"> - توجيه استدعاءات إلى أعضاء اللجنة. 	<ul style="list-style-type: none"> - اجتماع اللجنة التأديبية. - طبع 500 نسخة من جدول الخبراء القضائيين
	دجنبر 2012	<ul style="list-style-type: none"> - عن المصلحة: رئيس المصلحة + منتدب قضائي بصفته كاتباً. - جميع الوسائل اللوجستية. - مساهمة أطر وتقنيين من المديرية 	<ul style="list-style-type: none"> - التنسيق مع ممثلي الفروع المعنية بالتعديل و المراجعة. 	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة قرار وزير العدل المتعلق بتحديد مقاييس التسجيل في جدول الخبراء القضائيين.



عنوان المشروع : حضور أشغال الدورة الثانية للاجتماع السادس للجنة الخاصة بتطبيق اتفاقية لاهي.

الهدف : تفعيل اتفاقية لاهي لسنتي 1996 و 1980.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
حضور الدورة الثانية للاجتماع السادس للجنة الخاصة بالتطبيق العملي لاتفاقيتي لاهي 1996/10/19 و 1980/10/25.	-توجيه كتاب إلى كل من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون للإخبار وكذا إلى القاضي المعين للقيام بمهمة التمثيل.	-حضور ممثل عن الوزارة لأشغال الدورة الثانية.	خلال فبراير 2012	مصلحة التعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية



عنوان المشروع : عقد اجتماعات اللجنة المكلفة بدراسة طلبات التجنيس.

الهدف : دراسة طلبات الحصول على الجنسية المغربية في إطار الفصل 11 (التجنيس).
المؤشرات : صدور مراسيم التجنيس في الجريدة الرسمية.
النتائج المتوقعة : بت اللجنة في كافة الملفات الجاهزة.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> - جرد الملفات الجاهزة لعرضها على اللجنة. - حضور أشغال اللجنة لدراسة الملفات. - إعداد مشاريع مراسيم وإحالتها على الأمانة العامة للحكومة المصادقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تهيئ الملفات في أفق عرضها على اللجنة. - مراسلة المعنيين لاستكمال إجراءات تجهيز الملفات. - وضع لائحة بالملفات الجاهزة. - عرض الملفات الجاهزة على اللجنة للبت فيها. - إعداد محضر اجتماع يرفع إلى السيد الوزير. - رفع النتائج إلى الأمانة العامة للحكومة. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد جلسات اللجنة: غير محددة. - المشاركون في أشغال اللجنة : 2 قضاة+ 2 موظفين. - ملفات - أوراق. 	<p>خلال سنة 2012</p> <p>عدد الجلسات حسب الملفات المدرجة</p>	<p>مصلحة الجنسية</p>



عنوان المشروع : تعيين الموثقين ونقلهم

الهدف : تدعيم مهنة التوثيق بالعدد الكافي من الموثقين
المؤشرات : تم استقبال طلبات التعيين المتعلقة بالمحافظين والمفتشين السابقين

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<p>عقد اجتماعات اللجنة المكلفة بالبت في تعيينات الموثقين ونقلهم</p>	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مذكرة إلى السيد الوزير في الموضوع - استدعاء أعضاء اللجنة - إعداد جداول بأسماء الموثقين الناجحين في الامتحان المهني - إعداد جداول بأسماء المحافظين ومفتشي المالية السابقين - مراسلة الديوان الملكي في موضوع اقتراحات اللجنة 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة عضو من الأمانة العامة للحكومة و عضو من وزارة الاقتصاد والمالية ومسؤولين قضائيين و ممثل وزير العدل - إعداد ملفات لأعضاء اللجنة - تجتمع اللجنة حوالي خمس مرات 	<p>مارس 2012</p>	<p>مصلحة مهنة التوثيق</p>



عنوان المشروع : انتقالات النساخ

الهدف : تدعيم مهنة النساخة بالعدد الكافي من الموارد البشرية.
المؤشرات : تم استقبال طلبات الانتقال.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
عقد لجنة للبت في طلبات انتقال النساخ.	<ul style="list-style-type: none"> - فتح ملفات لطلبات الانتقال وترقيمها. - إعداد جداول لتفريغ المعطيات المتعلقة بطلبات الانتقال. - إعداد مذكرة لرفع نتائج أشغال اللجنة إلى السيد الوزير. - إعداد قرارات الانتقال. - إعداد مراسلات للمسؤولين القضائيين بخصوص الانتقالات. 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة قضاة وأطر من المديرية في اللجنة وعددهم 05. - مساهمة إطارين للدراسة. - جميع وسائل التجهيز الضرورية. 	يونيو 2012	مصلحة مهنة العدول والنساخ

عنوان المشروع : تعيين العدول ونقلهم

الهدف: تلبية الحاجيات وسد الخصاص من المكاتب العدلية وإعادة التوزيع
المؤشرات: تم استقبال بعض طلبات التعيين بالنسبة للمعفيين من المباراة
أدوات التقييم: تتبع ومواكبة.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
عقد لجنة البت في طلبات تعيين وانتقال العدول.	- إعداد قرارات التعيين. - إعداد مراسلات للمسؤولين القضائيين بخصوص التعيينات الجديدة والانتقالات.	- جميع وسائل التجهيز الضرورية. - مساهمة إطارين من المديرية وتقنية. - مساهمة قضاة وأطر من المديرية في لجنة الدراسة وعددهم حوالي 04.	يونيو 2012	مصلحة مهنة العدول والنساختة

عنوان المشروع : أشغال اللجنة المكلفة بالبت في ملفات التراجمة المقبولين لدى المحاكم



الهدف : تزويد المحاكم بتراجمة مقبولين لديها.
المؤشرات : تم تهئى جميع أشغال اللجنة.
أدوات التقييم : مراقبة المسؤول على المصلحة.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- طبع 500 نسخة جدول التراجمة المقبولين لدى المحاكم.	- اللجنة التأديبية. - توجيه استدعاءات إلى أعضاء اللجنة.	- أعضاء اللجنة مكونة من مدير الشؤون المدنية بصفته رئيسا + رئيس أول لمحكمة استئناف + وكيل عام+رئيس جمعية التراجمة + ترجمان مقبول لدى المحاكم . عن المصلحة : رئيس المصلحة + منتدب قضائي كاتب اللجنة + مختلف التجهيزات المكتبية.	نهاية يونيو 2012	مصلحة المهن القانونية والقضائية الأخرى
- تنظيم مباراة ولوج المهنة.	- إعداد قرار السيد وزير العدل بتحديد عدد المكاتب المتبارى عليها. - إعداد قرار المباراة.	- جميع الوسائل اللوجستكية. - أعضاء اللجنة التنظيمية : مكونة من 10 موظفين و 4 تقنيين - مراجعة القانون المنظم للمهنة. - مساهمة قضاة وأطر من المديرية وعددهم حوالي 08	أكتوبر 2012	
- مواصلة جلسات الحوار مع جمعية التراجمة	- عقد اجتماعات مع ممثلي التراجمة.	- مشاركة قضاة وأطر من المديرية وعددهم حوالي 08.	دجنبر 2012	



الأيام الدراسية والاجتماعات



عنوان المشروع : تحيين وتطوير المنظومة القانونية المنظمة لمجال الأعمال.

الهدف : مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمجال الأعمال.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
دعم التواصل مع المحاكم في مجال تطبيق ظهير 24 ماي 1955 بشأن المحلات والعقارات المعدة للكراء التجاري.	- تنظيم يوم دراسي ي ضم المحاكم المعنية بالتطبيق ومختلف الأطراف ذات الصلة حول إشكاليات التطبيق خاصة خضوع المراكز التجارية لنطاق تطبيق ظهير 24 ماي 1955.	قضاة وأطر المصلحة	خلال سنة 2012	مصلحة القضايا التجارية والسجل التجاري.



**عنوان المشروع : ندوتان وطنيتان حول المستجدات التشريعية
- قانون المسطرة المدنية ومدونة الحقوق العينية-**

الهدف : تعزيز التواصل مع المحاكم - التهيئ للتنزيل الجيد للنص القانوني.
المؤشرات : تمت مناقشة مشروع القانون في الغرفة الأولى لمجلس النواب.
أدوات التقييم : آراء المسؤولين القضائيين.
النتائج المنتظرة : تحسيس المحاكم بأهمية المقترضات الجديدة لمدونة الحقوق العينية وقانون المسطرة المدنية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تنظيم ندوتين وطنيتين لمقاربة مستجدات قانون المسطرة المدنية ومقترضات مدونة الحقوق العينية.	<ul style="list-style-type: none"> - التهييء للندوتين الوطنيتين بحضور المسؤولين القضائيين وقضاة من مختلف محاكم المملكة. - توجيه دعوات للمشاركين. - مراسلة جميع المحاكم. - إعداد تقرير بنتائج الندوة لرصد مدى نجاحها في ضمان التفعيل الأمثل لهذه القوانين. 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة كل المسؤولين القضائيين و 50 قاض. - توفير مقر الندوة. - توفير كافة التجهيزات اللازمة للندوة. 	يونيو 2012	مصلحة القضايا المدنية



الهدف : تفعيل التواصل مع المحاكم. أدوات التقييم : الاجتماعات مع المسؤولين في عين المكان – الاتصال بالمحاكم. النتائج المتوقعة : تقديم صورة واضحة عن تفعيل قضاء القرب بالمحاكم.				
المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> - مواكبة وتتبع تطبيق قانون قضاء القرب. - إعداد تقرير تقييمي في الموضوع. 	<ul style="list-style-type: none"> - عقد يوم دراسي بحضور قضاة من مختلف محاكم المملكة. 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة كافة المسؤولين القضائيين بالمحاكم العادية. - توفير مقر الندوة. - توفير كافة التجهيزات اللازمة للندوة. 	دجنبر 2012	قسم الجنسية والحالة المدنية



عنوان المشروع : إعداد تصور حول توحيد نماذج السجلات المعمول بها في أقسام قضاء الأسرة

الهدف : ضبط توثيق الإجراءات وتوحيدها.
المؤشرات : يسر توثيق المعطيات وسهولة التعامل مع السجلات والإطلاع على البيانات.
أدوات التقييم : المواكبة والتتبع لتقارير المسؤولين القضائيين وخلصات الزيارات التقديرية.
النتائج المنتظرة : تخفيف العبء وتيسير عمل كتابة الضبط بأقسام قضاء الأسرة.

المهام المبرمجة	اجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم يوم تواصل (visioconférence) يشارك فيه قضاة من أقسام قضاء الأسرة. - دراسة السجلات المعمول بها حاليا. - تحديد وتدقيق المعطيات والمعلومات التي تسهل عملية الضبط في وقت وجيز. - اعتماد منظور موحد. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد نماذج السجلات المعمول بها والسجلات المستحدثة. - تحيين مضمون السجلات وملاءمتها مع النصوص القانونية الجديدة. - تقييم مراحل العمل بشكل دوري. 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة 10 قضاة من أقسام قضاء الأسرة بالمدن التالية : الرباط والدار البيضاء وفاس ومكناس ومراكش وأكادير وطنجة والجديدة والقيطيرة وآسفي. - مشاركة 4 قضاة من المديرية. - توفير كافة التجهيزات اللازمة لهذا اليوم التواصلي. 	<p>خلال ثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2012</p>	<p>قسم قضاء الأسرة والفاصرين وفاقدي الأهلية</p>



عنوان المشروع : تحيين وتطوير المنظومة القانونية المنظمة لمجال الأعمال.

الهدف : مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمجال الأعمال.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
عقد يوم دراسي بالتعاون مع بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب حول " صعوبات المقاوله "	تجميع إشكاليات التطبيق من مختلف المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية بالمملكة وعقد اجتماعات تنسيقية مع ممثلي بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب من أجل حصر جدول اليوم الدراسي و تدابير متابعة نتائج هذا اليوم.		ماي 2012	مصلحة القضايا التجارية والسجل التجاري.

عنوان المشروع : مواصلة جلسات الحوار مع الهيئة الوطنية للعدول

عنوان المشروع : مواصلة جلسات الحوار مع الرابطة الوطنية للنساج

الهدف : بحث الإشكاليات المطروحة على مستوى الواقع وإيجاد الحلول لها
المؤشرات: تم إحداث لجنة مشتركة
أدوات التقييم: تم عقد بعض اللقاءات مع ممثلي العدول لتحديد نقط الدراسة والمناقشة
النتائج المنتظرة : إيجاد الحلول لبعض الإشكاليات العملية

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
دراسة الملف المطلي للهيئة الوطنية للعدول.	<ul style="list-style-type: none"> - فتح ملفات لطلبات الهيئة الوطنية للعدول. - تفريغ المطالب في جدول. - عقد اجتماعات لدراسة المطالب. - عرض نتائج الاجتماعات على السيد الوزير. 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة قضاة وأطر من المديرية في لجنة الدراسة، وعددهم حوالي 05. - توفير جميع وسائل التجهيز الضرورية. 	أبريل 2012	مصلحة مهنة العدول والنساخة



الهدف : بحث الإشكاليات المطروحة على مستوى الواقع وإيجاد الحلول لها
المؤشرات: تم عقد بعض اللقاءات مع ممثلي العدول لتحديد نقط الدراسة والمناقشة
النتائج المنتظرة : إيجاد الحلول لبعض الإشكاليات العملية

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- دراسة الملف المطلبي للرابطة الوطنية للنساج.	- فتح ملفات لطلبات الرابطة الوطنية للنساج. - تفرغ المطالب في جدول. - عقد اجتماعات لدراسة المطالب. - عرض نتائج الاجتماعات على السيد الوزير.	- مشاركة قضاة وأطر من المديرية في اللجنة، وعددهم 05. - جميع وسائل التجهيز الضرورية.	ماي 2012	مصلحة مهنة العدول والنساجة



عنوان المشروع : تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الشخص المعنوي العام وشركات التأمين

الهدف : معالجة إشكاليات تعثر التنفيذ.

المؤشرات: تقليص المخلف عن سنة 2011 وتحسين نسبة الملفات المنفذة خلال سنة 2012.
أدوات التقييم : الإحصائيات الدورية الواردة على الوزارة بشأن الملفات غير المنفذة.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
معالجة المخلف من الأحكام القضائية غير المنفذة الصادرة في مواجهة شركات التأمين.	-التنسيق مع شركات التأمين المنضوية تحت لواء الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين في إطار اجتماعات ثنائية يتم خلالها دراسة المشاكل التي يعرفها تنفيذ الأحكام الصادرة بالتعويض في مواجهة هذه الشركات سواء عن حوادث السير أو حوادث الشغل.		2012	مصلحة التنفيذ



عنوان المشروع: معالجة الإشكاليات التي تواجه المغاربة المقيمين بالخارج.

الهدف : تبسيط المساطر لفائدة الجالية المغربية في مجال الجنسية والحالة المدنية.
المؤشرات : الملفات المحالة من طرف وزارة الجالية المغربية – شكايات المواطنين المقيمين بالخارج.
أدوات التقييم : تنظيم لقاءات مع وزارة الجالية المغربية.
النتائج المتوقعة : معالجة كافة الشكايات المطروحة في الموضوع.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> -دراسة الصعوبات التي تعترض أفراد الجالية في مجالي الجنسية والحالة المدنية. -إيجاد صيغ لتجاوز الإشكالات التي تواجه هذه الفئة. 	<ul style="list-style-type: none"> - عقد اجتماعات مع وزارة الجالية المغربية المقيمة بالخارج قصد دراسة سبل تجاوز ما يعترض أفراد الجالية من مشاكل وصعوبات. -مراسلة المحاكم في الموضوع. - مراسلة الجهات المعنية. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الاجتماعات: 10 اجتماعات. -المشاركون في الاجتماعات: 2 قضاة وموظف. 	خلال سنة 2012	قسم الجنسية والحالة المدنية



عنوان المشروع: تطبيق القضاء الفردي بالمحاكم

الهدف : تفعيل الجيد لنظام القضاء الفردي بالمحاكم. المؤشرات : ارتفاع نسبة المحكوم – تقلص نسبة المستأنف من القضايا – تقلص أمد البت في الدعاوى. أدوات التقييم : محاضر الجمعيات العمومية – الاتصال بالمسؤولين القضائيين. النتائج المتوقعة : تجاوز كل الصعوبات التي تعترض كافة المحاكم في الموضوع.				
المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> - مواكبة وتتبع مشروع قانون تعديل التنظيم القضائي للمملكة وما استوجبه ذلك من ملاءمة لقانوني المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية. - إعداد دراسة تقييمية لنجاح المشروع. 	<ul style="list-style-type: none"> - تتبع المشروع إلى حين صدوره في الجريدة الرسمية. - إعداد مناشير ودوريات لضمان التطبيق السليم للمقتضيات الجديدة. - تجميع النتائج المحققة في شكل دراسة تقييمية. - عقد اجتماعات مع المسؤولين القضائيين في عين المكان 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة : 3 قضاة في كل اجتماع. - 21 اجتماع (بعدد محاكم الاستئناف) 	<ul style="list-style-type: none"> خلال 2012 دجنبر 2012 	<ul style="list-style-type: none"> قسم الجنسية والحالة المدنية



عنوان المشروع: مواكبة وتتبع تفعيل صندوق التكافل العائلي

- الهدف : تنزيل المقتضيات القانونية المتعلقة بصندوق التكافل العائلي على الوجه الأمثل وحسن تدبير عمليات الصندوق .
 المؤشرات الإحصائيات المتعلقة بالمقررات القضائية الصادرة في الموضوع، لائحة المستفيدين من المخصصات المالية للصندوق .
 أدوات التقييم : المواكبة الدورية للمعطيات المسجلة .
 النتائج المنتظرة : النجاعة والفعالية في تدبير الصندوق .

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدي الأهلية	طيلة سنة 2012	- توفير الموارد اللازمة لضبط المعطيات والتواصل مع الجهات المتدخلة في عمليات تفعيل صندوق التكافل العائلي.	- عقد اجتماعات دورية مع صندوق الإيداع والتدبير باعتباره الهيئة المكلفة بتدبير عمليات الصندوق. - المواكبة وتتبع للمعطيات المسجلة.	- التنسيق مع صندوق الإيداع والتدبير باعتباره الهيئة المكلفة بتدبير صندوق التكافل العائلي. - تهيء مناشير توضيحية. - المواكبة وتتبع. - التواصل مع المسؤولين القضائيين.



عنوان المشروع: مواكبة تفعيل التعديل التقني للمادة 16 من مدونة الأسرة

- الهدف : توثيق كل زواج غير موثق والتحسيس بأهمية توثيق عقد الزواج .
- المؤشرات : تطور نسبة الأحكام الصادرة بثبوت الزوجية، و نسبة عقود الزواج، وعدد انعقاد الجلسات التنقلية .
- أدوات التقييم : دراسة الإحصائيات المسجلة و تحليلها على مستوى أقسام قضاء الأسرة و على مستوى دوائر محاكم الاستئناف .
- النتائج المنتظرة : الحد من النزاعات الأسرية، و حماية حقوق الزوجة، و صيانة كرامة الرجل، و رعاية المصلحة الفضلى للطفل.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> مكاتبة المسؤولين القضائيين من اجل مواكبة تفعيل التعديل. تبسيط المساطر. عقد جلسات تنقلية لتقريب القضاء من المتقاضين. دراسة الإحصائيات المسجلة وتقييمها. تنظيم زيارات تفقدية لأقسام قضاء الأسرة. التواصل مع المسؤولين القضائيين لرصد مستوى التطبيق على ارض الواقع. المشاركة في توعية وتحسيس المواطنين في الحملات الوطنية والندوات والأيام الدراسية وعن طريق الجمعيات وعبر وسائل الإعلام. تتبع نتائج التقارير الصادرة عن الجمعيات والمنظمات ووسائل الإعلام المهتمة بالموضوع. 	<ul style="list-style-type: none"> - تعبئة الموارد البشرية التي يتوفر عليها قسم قضاء الأسرة لتوضيح فكرة المشروع وأهميته والوسائل ومناهج العمل. - عقد اجتماعات دورية للاستماع للملاحظات وتحديد الصعوبات - مواكبة الأنشطة المرتبطة بتنفيذ المشروع. - توضيح الإجراءات المطلوبة للتعامل مع كل صعوبة من الصعوبات - توثيق جميع الإجراءات التي سيتم اتخاذها. تقييم سنوي لمختلف الأنشطة المرتبطة بالمشروع. 	<ul style="list-style-type: none"> - توفير الوسائل والآليات الضرورية من تجهيز ونقل، بما يليق برمزية سلطة القضاء - التعويض عن التنقل. - تعبئة مختلف الموارد البشرية. - دعم الإمكانيات على المستوى المحلي لما يقتضيه تنفيذ المشروع على الوجه الأمثل. 	<p>خلال الفترة الزمنية المحددة للفترة الانتقالية لسماع دعوى ثبوت الزوجية والتي ستنتهي في 5 فبراير 2014 مع تقييم سنوي لكل نشاط من الأنشطة المبرمجة لتنفيذ المشروع.</p>	<p>قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدي الأهلية</p>



عنوان المشروع: تتبع أعمال الاتفاقيات الدولية

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تنظيم يومين دراسيين حول: - تطبيق اتفاقية لاهاي الموقعة في 1980/10/25. - تطبيق اتفاقية لاهاي المؤرخة في 1996/10/19.	التهييء لعقد اليومين الدراسيين.	-استدعاء قضاة وخبراء في المجال لتدارس المضامين الأساسية للاتفاقية.	سبتمبر 2012 دجنبر 2012	مصلحة التعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية



	2012 ماي	عنوان المشروع: تفعيل ومواكبة أعمال الاتفاقيات الدولية مساهمة أعضاء وأطر المديرية	- إعداد قاعات الاجتماعات - مكاتبة أعضاء اللجنة الاستشارية	- عقد الاجتماع السادس عشر للجنة الاستشارية المختلطة المغربية الفرنسية بالرباط.
مصلحة التعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية	يونيو 2012	- مساهمة قضاة وأطر من المديرية	- إعداد قاعات الاجتماعات. - مكاتبة أعضاء اللجنة الاستشارية.	- عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة الاستشارية المختلطة المغربية الاسبانية بالرباط.
	شتبر 2012		- إعداد قاعات الاجتماعات - مكاتبة أعضاء اللجنة الاستشارية	- عقد الاجتماع الثامن للجنة الاستشارية المغربية الهولندية .



عنوان المشروع: المشاركة في الحوار الوطني من أجل إصلاح العدالة

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
قضاة وأطر المديرية	طيلة الفترة المخصصة للحوار	- مساهمة قضاة وأطر المديرية	- تمثيل المديرية بمختلف الجلسات المزمع عقدها في إطار الحوار الوطني؛ - إغناء البوابة الالكترونية المبرمجة حول إصلاح منظومة العدالة، والحضور الفعال خلال الحملات الإعلامية المخصصة في هذا الإطار. - الحضور في المناظرة الوطنية أو المؤتمر حول إصلاح منظومة العدالة. - المساهمة في توفير الوثائق الأساسية لإجراء الحوار الوطني.	- المشاركة في مختلف مستويات أجهزة الحوار الوطني (فريق العمل المركزي، اللجان التحضيرية، اللجان الموضوعاتية، فريق صياغة مشاريع النصوص القانونية)؛ - اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتنفيذ توصيات (ميثاق) الحوار الوطني.



عنوان المشروع: التقييم السنوي لمدونة الأسرة.

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدي الأهلية	يونيو 2012	<ul style="list-style-type: none"> - مساهمة قضاة وأطر المديرية. - مشاركة رؤساء أقسام قضاء الأسرة. - مشاركة فعاليات من المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> - اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاح مختلف مراحل الندوة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم ندوة للتقييم السنوي لتطبيق مدونة الأسرة



عنوان المشروع: عقد لقاءات تواصلية مع المسؤولين القضائيين بالمحاكم.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تنظيم لقاءات إخبارية لفائدة المسؤولين القضائيين بالمحاكم قصد إطلاعهم على نتائج: - الخريطة القضائية؛	- تهييء الملفات اللازمة والوثائق الضرورية للمشاركين.	- مساهمة قضاة وأطر المديرية.	يونيو 2012	قضاة وأطر المديرية
- واقع المحاكم الإدارية؛		- مشاركة المسؤولين القضائيين بكافة محاكم المملكة.	أبريل 2012	
- تنفيذ الأحكام القضائية؛		- مشاركة المسؤولين القضائيين بالمحاكم الإدارية.	ماي 2012	
- زواج القاصر.		- مشاركة المسؤولين القضائيين بمختلف محاكم المملكة، العادية والمتخصصة، وكذا ممثلي شركات التأمين والإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بالموضوع.	يوليوز 2012	
		- مشاركة رؤساء أقسام قضاء الأسرة بالمحاكم الابتدائية.		



دورات تكوينية وزيارات تفقدية



عنوان المشروع : تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة المكلفين بالزواج والتوثيق و شؤون القاصرين

الهدف : تأطير القضاة الجدد وتزويدهم بآليات العمل ذات الصلة بالمهام المنوطة بهم، وتبادل الممارسات القضائية الجديدة.
المؤشرات : نسبة طلبات الاستشارات وعدد الشكايات والإشكاليات المثارة.
أدوات التقييم : المواكبة والتتبع والقيام بدراسات إحصائية.
النتائج المنتظرة : تطوير كفاءات القضاة المكلفين بمهام في المؤسسات القانونية الجديدة في المنظومة القضائية الأسرية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تنظيم 3 دورات تكوينية لفائدة القضاة الجدد، مدتها يومين لكل دورة، ويتعلق الأمر ب: -دورة تكوينية لقضاة الأسرة المكلفين بالزواج. - دورة تكوينية للقضاة المكلفين بالتوثيق. - دورة تكوينية للقضاة المكلفين بشؤون القاصرين.	- رصد الإشكاليات ودراساتها. - تجميع مختلف النصوص والمناشير ذات الصلة. - المواكبة والتتبع لمرحل إنجاز المشروع.	توفير الوسائل والأليات الضرورية من تجهيز ونقل. - قضاة الأسرة المكلفون بالزواج. - القضاة المكلفون بالتوثيق. - القضاة المكلفون بشؤون القاصرين.	يونيو 2012 بالرباط. نونبر 2012 بإفران. دجنبر 2012 بمراكش	قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدي الأهلية

عنوان المشروع : تنظيم عشر زيارات تفقدية لأقسام قضاء الأسرة



الهدف : مواكبة وتتبع وضعية أقسام قضاء الأسرة من حيث البنيات والتجهيز والموارد البشرية، والسهر على التطبيق السليم لمدونة الأسرة والنصوص المرتبطة بها.
المؤشرات : نسبة الأحكام المستأنفة وجودة المنتج القضائي وتطور نسبة الفضاءات الصالحة لتصريف قضايا الأسرة.
أدوات التقييم : تتبع ودراسة الأحكام الصادرة في قضايا الأسرة بشكل دوري ورصد الإشكاليات وإيجاد الحلول الملائمة لها.
النتائج المنتظرة : توحيد العمل القضائي، ومناهج العمل، والرفع من أداء القضاء الأسري وقدرات مختلف العاملين بأقسام قضاء الأسرة.

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدي الأهلية	<p>- سيتم خلال سنة 2012 زيارة لكل أقسام قضاء الأسرة المذكورة في آجال محددة حسب البرنامج التالي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الناظور في الأسبوع الثاني من شهر مارس. ● سطات في الأسبوع الثالث من شهر أبريل. ● الرشيدية في الأسبوع الأول من شهر ماي. ● آسفي في الأسبوع الأخير من شهر ماي. ● بني ملال في الأسبوع الثاني من شهر يونيو. ● الجديدة في الأسبوع الأخير من شهر يونيو. ● تاونات في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر. ● تطوان في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر. ● ورزازات في الأسبوع الثاني من شهر نونبر. ● العرائش في الأسبوع الثاني من شهر دجنبر. 	<p>- توفير الوسائل والآليات الضرورية من تجهيز ونقل وتعويض عن التنقل المتمثلة فيما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تعويض 2 قضاة اللذين سيقومان بكل زيارة تفقدية لأقسام قضاء الأسرة بالمدن المذكورة. ● إعداد سيارة مشرفة لنقل القضاة للقيام بكل زيارة تفقدية. ● مساهمة 4 تقنيات لإنجاز الكتب والإجراءات والتقارير والمذكرات. 	<p>- الإطلاع خلال الزيارة على كيفية تصريف الأشغال بالأقسام المذكورة. - الإطلاع على الأحكام بهذه الأقسام. - دراسة الأحكام القضائية ورصد الإشكاليات وإيجاد الحلول الملائمة لها. - عقد لقاءات على ضوء الزيارات التفقدية مع المسؤولين القضائيين وقضاة الأسرة لتوضيح الملاحظات. - إنجاز تقارير وتذييلها باقتراحات لاستثمارها كروية مستقبلية لتطوير أداء القضاء الأسري. - توجيه كتب إلى المسؤولين القضائيين والجهات المعنية بشأن الملاحظات حول الزيارات التفقدية.</p>	<p>- القيام بعشر زيارات تفقدية لأقسام قضاء الأسرة بالمحاكم الابتدائية بالمدن التالية: الناظور وسطات والرشيدية وآسفي وبني ملال والجديدة وتاونات وتطوان وورزازات والعرائش بناء على مؤشرات إحصائية وتبعا لطبيعة القضايا الراجعة.</p>



النشر والدلائل العملية



عنوان المشروع : إصدار دلائل عملية تهم بعض مؤسسات القضاء الأسري

الهدف : ضبط الاختصاصات وتحديد الصلاحيات والصيغ الإجرائية الملائمة المتعلقة بمؤسسة القاضي المكلف بشؤون التوثيق والقاضي المكلف بشؤون القاصرين.

المؤشرات : تطور حجم شكايات المتقاضين ومساعدى القضاء، ونسبة طلبات استشارة القضاة الواردة على قسم قضاء الأسرة.

أدوات التقييم : تقييم دوري لمختلف مراحل إنجاز المشروع.

النتائج المنتظرة : الرفع من النجاعة القضائية، ودعم الكفاءة وتوحيد العمل القضائي بأقسام قضاء الأسرة.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- تنقيح مضمون الدلائل المنجزة والمتعلقة ب: ✓ دليل عمل قاضي الأسرة المكلف بالزواج. ✓ الدليل العملي لكيفية إجراء محاولة الصلح بين الزوجين. ✓ توزيع الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، التطبيق القضائي للمادة 49 من مدونة الأسرة. - مواكبة وتتبع إنجاز الدلائل وطبعتها.	- تعبئة شاملة لجميع المكلفين بمختلف مراحل إنجاز الأنشطة المرتبطة بالمشروع. - توثيق جميع الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتحقيق الهدف. - ترتيب المعلومات وجمعها. - طبع الدلائل ونشرها.	- مشاركة قضاة من المحاكم.	خلال ستة أشهر الأولى من سنة 2012	قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدي الأهلية



عنوان المشروع : عنوان المشروع : توحيد التنظيم الهيكلي لأقسام قضاء الأسرة

الهدف : التوفر على فضاءات مناسبة لأقسام قضاء الأسرة ذات تنظيم هيكلي موحد.
المؤشرات : مستوى تصريف الأشغال بأقسام قضاء الأسرة ودرجة تمكين المتقاضين من الخدمة الإدارية والقضائية.
أدوات التقييم : تقارير المسؤولين القضائيين وقياس درجة رضا المتقاضين من خلال نتائج الزيارات التفقدية.
النتائج المنتظرة : تمكين المتقاضين من ولوج أفضل إلى أقسام قضاء الأسرة وضمان تصريف القضايا بشكل ملائم.

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدي الأهلية	خلال ثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2012	- دعم تنظيم الورشات وتجهيز قسم قضاء الأسرة بالوسائل اللازمة المتطلبية لتنفيذ المشروع لفائدة : • 40 قاضيا من القضاة المشاركين. • 4 قضاة وإطارين من هذه المديرية.	- إعداد برنامج زمني واضح لإنجاز مختلف مراحل المشروع - مواكبة المشروع وتوثيق مراحل إنجازه.	- تنشيط ورشات يشارك فيها بعض القضاة المشرفين على أقسام قضاء الأسرة لضبط وتحديد التنظيم الهيكلي النموذجي لقسم قضاء أسرة. - اعتماد منظور واضح لتنظيم هيكلي لقسم قضاء الأسرة.



عنوان المشروع : دليل عملي لقانون الجنسية.

الهدف : تسهيل ولوج المواطن إلى المعلومة القانونية والقضائية.
 المؤشرات : خروج الدليل العملي إلى حيز الوجود.
 النتائج المتوقعة : طبع الدليل ونشره.

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
مصلحة الجنسية	أبريل 2012	- الوسائل المادية اللازمة لطبوع 200 نسخة	- مكاتبة المسؤولين القضائيين المعنيين بالموضوع. - طبع الدليل. - توزيع الدليل ووضع رهن إشارة المواطنين بمكتب الاستقبال.	- تجميع الوثائق المطلوبة في مجال الجنسية المغربية على مستوى المحاكم. - صياغة دليل عملي توضيحي لقانون الجنسية.



عنوان المشروع : دليل تطبيقي لقضايا الحالة المدنية

الهدف : تبسيط المساطر على المواطن - وضع المعلومة المتعلقة بالحالة المدنية رهن إشارة المواطنين- توحيد العمل القضائي في الموضوع.
المؤشرات : تقلص عدد الواردين على المصلحة للاستفسار عن المساطر الخاصة بالحالة المدنية- توزيع الدليل على كافة محاكم المملكة.
أدوات التقييم : تقارير المسؤولين القضائيين - تقارير النيابة العامة.
النتائج المتوقعة : وضع الدليل رهن إشارة المحاكم والمواطنين.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> -تجميع الوثائق المطلوبة في قضايا الحالة المدنية على مستوى المحاكم. -وضع نماذج لمقالات رفع دعاوى الحالة المدنية. -تجميع الاجتهاد القضائي في الموضوع. -صياغة دليل منهجي لقضايا الحالة المدنية. 	<ul style="list-style-type: none"> -مراسلة النيابة العامة والمحاكم في الموضوع. -اجتماع مع النيابة العامة والقضاة المكلفين بالحالة المدنية. -اجتماعات مع وزارة الداخلية قصد التنسيق. -طبع الدليل ونشره وتوزيعه على المحاكم. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الاجتماعات: 8 اجتماعات. - المشاركون في الاجتماعات : 10 قضاة+ 2 موظفين. - الوسائل المادية الضرورية لطبع 200 نسخة. 	أبريل 2012	مصلحة الحالة المدنية



عنوان المشروع : إعداد مناشير ودوريات تتعلق ببعض قضايا الأسرة

الهدف : تفسير وتوضيح مضمون بعض المقتضيات القانونية وضبط كيفية تطبيقها بما يحقق مقاصد المشرع وغايات النص القانوني.
المؤشرات : تحسن أداء القضاء الأسري والتقليص من أمد التقاضي ووتيرة البت في الملفات.
أدوات التقييم : التتبع والمواكبة للعمل القضائي وتقييم خلاصات الزيارات التفقدية.
النتائج المنتظرة : توحيد مناهج العمل وتقريب الرؤى و تقوية ودعم حكمة القضاء الأسري.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> - دراسة بعض الإشكاليات المتعلقة بمدى مراعاة المقتضيات التوثيقية في الوثائق العدلية وإمكانية الإشهاد على الخطبة لما يترتب عنها من آثار قانونية وتوضيح بعض المقتضيات المتعلقة بالزواج المختلط وما يتعلق بعقود الزواج المبرمة بالخارج. - إصدار على رأس كل ثلاثة أشهر المناشير التالية : <ul style="list-style-type: none"> ✓ منشور يتعلق بمراعاة المقتضيات التوثيقية في الوثائق العدلية خلال شهر مارس. ✓ منشور يتعلق بإمكانية الإشهاد على الخطبة لما يترتب عنها من آثار قانونية خلال شهر يونيو. ✓ منشور يتعلق بتوضيح بعض المقتضيات المتعلقة بالزواج المختلط خلال شهر ستمبر. - منشور يتعلق بعقود الزواج المبرمة بالخارج خلال شهر دجنبر. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحيين المعطيات ذات الصلة بالموضوع. - استثمار نتائج الزيارات التفقدية. - تحديد الإشكاليات القانونية والقضائية لمعالجتها. 	<ul style="list-style-type: none"> - تجهيز قسم قضاء الأسرة بالوسائل المادية اللازمة المتطلبة لتنفيذ المشروع. 	خلال سنة 2012	قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدى الأهلية



عنوان المشروع : إصدار مناشير متعلقة بقانون الحالة المدنية

الهدف : مواجهة الصعوبات التي تعترض عمل المحاكم في مجال التفعيل الجيد لقانون الحالة المدنية.

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
مصلحة الحالة المدنية	خلال 2012		<ul style="list-style-type: none"> -تجميع الإشكالات المطروحة في مجال تطبيق قانون الحالة المدنية. -دراسة سبل التغلب على هذه الإشكاليات. -صياغة مناشير ودوريات في الموضوع. -توجيهها إلى المحاكم المعنية. 	<ul style="list-style-type: none"> -إعداد رسائل دورية ومناشير موجهة إلى المحاكم لمواجهة ما يثار من إشكاليات في مجال تطبيق قانون الحالة المدنية وفي مقدمتها : • منشور حول تفعيل إذن وكيل الملك في قضايا الحالة المدنية.



عنوان المشروع : تعزيز الإطار التنظيمي لخطة العدالة

الهدف : استكمال الإطار التنظيمي لخطة العدالة.
النتائج المنتظرة : إصدار المناشير والدوريات في الوقت المناسب

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
مصلحة مهنة العدول والنساجة	خلال سنة 2012	- مساهمة قضاة وأطر من المديرية في لجنة الصياغة، وعددهم حوالي 08 . - مساهمة تقنية.	- اجتماع لجنة للصياغة.	إعداد مناشير و دوريات تفسيرية للنصوص التنظيمية المتعلقة بخطة العدالة .



عنوان المشروع : نشر و تعميم المعلومة القانونية والقضائية.

الهدف : تعميم المعلومة القانونية والقضائية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- نشر الأعداد 8 ، 9 ، 10 و 11 من مجلة المحاكم التجارية	- تجميع و معالجة المقالات والأحكام والقرارات القضائية من مختلف المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية. - طبع هذه الأحكام ونشرها في مجلة المحاكم التجارية.	- تجهيز المصلحة بالوسائل المادية واللازمة المتطلبة لتنفيذ المشروع.	خلال سنة 2012	مصلحة القضايا التجارية



عنوان المشروع : نشر و تعميم المعلومة القانونية والقضائية.

الهدف : تعميم المعلومة القانونية والقضائية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- نشر الأعداد 5 و 6 من مجلة المحاكم الإدارية .	- تجميع و معالجة المقالات والأحكام والقرارات القضائية من مختلف المحاكم الإدارية ومحكمتي الاستئناف الإداريتين.	- تزويد المصلحة بالوسائل اللازمة لتنفيذ المشروع.	خلال سنة 2012	مصلحة القضايا الإدارية



عنوان المشروع : نشر و تعميم المعلومة القانونية والقضائية.

الهدف : تعميم المعلومة القانونية والقضائية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<p>- نشر و تعميم توصيات لجنة التنسيق في مجال السهر على حسن تنفيذ النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة فيما يتعلق بالسجل التجاري.</p>	<p>تجميع إشكاليات التطبيق من خلال الزيارات الميدانية لمصالح السجل التجاري بمحاكم المملكة ومن الشكايات الواردة على مصلحة القضايا التجارية و السجل التجاري بالوزارة وكذا من خلال استطلاع رأي المراكز الجهوية للاستثمار والمنظمات المهنية المنخرطة في اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، وعرضها قصد إبداء الرأي على لجنة التنسيق.</p> <p>- لجنة التنسيق مكونة من : ممثلين عن وزارة العدل؛ وزارة المالية؛ وزارة التجارة و الصناعة والتكنولوجيات الحديثة؛ وكاتب الضبط المكلف بمسك السجل التجاري بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء.</p> <p>تجميع وطبع التوصيات الصادرة عن لجنة التنسيق وتعميمها على مصالح السجل التجاري بمحاكم المملكة ومختلف الأطراف المهنية المعنية بهذا الموضوع.</p>		<p>خلال سنة 2012</p>	<p>مصلحة القضايا التجارية والسجل التجاري</p>



تحسين الإطار القانوني والتنظيمي



عنوان المشروع : تعزيز الإطار التنظيمي لمهنة التوثيق

الهدف : تحيين الإطار القانوني المنظم للتوثيق. المؤشرات : صدور المراسيم التنظيمية للقانون المنظم لمهنة التوثيق في الجريدة الرسمية. النتائج المنتظرة : نشر المراسيم التنظيمية لقانون التوثيق في الجريدة الرسمية.				
المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<p>- إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق القانون الجديد المنظم للتوثيق وعددها تسعة مفصلة كما يلي:</p> <p>1- مشروع مرسوم بإحداث وتسيير معهد التكوين المهني للتوثيق (المادة 6)</p> <p>2- مشروع مرسوم بتحديد نظام المباراة وكيفية تنظيم وقضاء فترة التمرين ونظام الاختبارات ونظام الامتحان المهني(المادة 6)</p> <p>3- مشروع مرسوم تحديد كيفية اجتياز اختبار الأشخاص المعفين من مباراة الانخراط في مهنة التوثيق(المادة 8)</p> <p>4- مشروع مرسوم بتحديد طريقة عمل اللجنة المكلفة بإبداء الرأي في تعيين الموثقين ونقلهم ..(المادة 11)</p> <p>5- مشروع مرسوم بتحديد مبلغ وطريقة استيفاء أتعاب الموثق (المادة 15)</p> <p>6- مشروع مرسوم بتحديد شروط ومعايير الانتقال (المادة 21)</p> <p>7- مشروع مرسوم بتحديد الحد الأدنى للتأمين (المادة 26)</p> <p>8- مشروع مرسوم بتحديد طريقة تنظيم وتسيير الحساب المفتوح باسم الوثق بصندوق الإيداع والتدبير (المادة 33)</p> <p>9- مشروع مرسوم بتحديد كيفية تطبيق المادة 94 من القانون 32.09 المنظم لمهنة التوثيق المتعلقة بصندوق ضمان الموثقين (المادة 94).</p>	<p>عقد جلسات من أجل صياغة النصوص التنظيمية ، بالتنسيق مع ممثلي الموثقين وصندوق الإيداع والتدبير</p>		<p>خلال سنة 2012</p>	<p>مصلحة مهنة التوثيق</p>



عنوان المشروع : تحديث مهنة وكلاء الأعمال محرري العقود ثابتة التاريخ .

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
-مواكبة مشروع القانون المنظم لمهنة وكلاء الأعمال محرري العقود ثابتة التاريخ.	-التنسيق مع الأمانة العامة للحكومة لانجاز الصيغة النهائية للمشروع وعرضه على مسطرة المصادقة.	مشاركة وموظف. 2 قضاة	خلال سنة 2012	مصلحة المهن الحرة القانونية والقضائية



عنوان المشروع : تعديل قانون الحالة المدنية.

الهدف : ايجاد بدائل للمسطرة القضائية لصالح المواطنين- ضمان السرعة في معالجة القضايا.
المؤشرات : صدور النصوص المعدلة بالجريدة الرسمية.
أدوات التقييم : لقاءات مع المسؤولين القضائيين – اجتماعات مع وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون.
النتائج المتوقعة : تجاوز الصعوبات والإشكاليات التي تطرح بمناسبة تطبيق القانون الحالي- تخفيف العبء على القضاء.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون ومرسوم بتعديل القانون والمرسوم الجاري بهما العمل. - القيام بكافة إجراءات إصدار النصوص المعدلة في الجريدة الرسمية. - تتبع تطبيق النصوص الجديدة بعد صدورها. 	<ul style="list-style-type: none"> - عقد لقاءات مع القضاة المكلفين بالحالة المدنية - تنظيم اجتماعات مع ممثلي وزارة الداخلية باعتبارها الجهة الوصية على الحالة المدنية. - لقاءات مع وزارة الخارجية. - تهيئ الصيغة النهائية للتعديل. - تتبع مناقشة التعديلات. - إعداد المناشير التطبيقية للمقتضيات الجديدة. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الاجتماعات المبرمجة : 8 اجتماعات. - المشاركون: 8 قضاة+2 موظفين. 	<p>خلال سنة 2012 (يتوقف الأجل على مسطرة المصادقة)</p>	<p>مصلحة الحالة المدنية</p>



الهدف : تنظيم شهادة اللفيف
المؤشرات : تم وضع أرضية أولية للمشروع
أدوات التقييم : مراجعة نص المشروع وتصحيحه
النتائج المنتظرة : إصدار إطار قانوني لشهادة اللفيف

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- مواصلة دراسة مشروع قانون يتعلق بتنظيم شهادة اللفيف.	- عقد جلسات لإعداد الصيغة النهائية للمشروع. - إنجاز مذكرة للسيد الوزير . - مراسلة السيد الأمين العام للحكومة.	- اشتغال 4 قضاة و 4 أطر على المشروع.	نونبر 2012	مصلحة مهنة العدول والنساجة



عنوان المشروع : تعزيز الإطار التنظيمي لمهنة المحاماة

الهدف : تحيين الإطار القانوني المنظم للمحاماة.
المؤشرات : صدور المراسيم التنظيمية للقانون في الجريدة الرسمية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<p>إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق القانون المنظم لمهنة المحاماة وعددها ثلاثة:</p> <p>1 - مشروع مرسوم بإحداث وتسيير شعبة بالمعهد العالي للقضاء تختص بتكوين المحامين المتمرنين والتكوين المستمر للمحامين (المادة 6)</p> <p>2 - مشروع مرسوم بتنظيم شروط الامتحان الخاص بالمحامين المنتمين لإحدى الدول الأجنبية التي تربطها مع المغرب اتفاقية تسمح لمواطني كلا البلدين بممارسة مهنة المحاماة في البلد الآخر (المادة 18)</p> <p>3 - مشروع مرسوم بتحديد مبلغ الأتعاب المستحقة للمحامي المعين في إطار المساعدة القضائية وطريقة صرفها (المادة 41)</p>	<p>عقد جلسات من أجل صياغة النصوص التنظيمية بتنسيق مع مديرية الميزانية، والخزينة العامة للمملكة.</p>		<p>خلال سنة 2012</p>	<p>مصلحة مهنة المحاماة</p>



عنوان المشروع : تحيين النصوص القانونية.

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
مصلحة القضايا المدنية	سنتبر 2012		- عقد اجتماعات متتالية لوضع الصيغة النهائية	استكمال إعداد مشروع قانون مراجعة وتعديل القانون المسطرة المدنية
	نونبر 2012			مواكبة مشروع القانون المتعلق بالمساعدة القضائية المحال على الأمانة العامة للحكومة قصد عرضه على مسطرة التصديق.



عنوان المشروع : ملاءمة التنظيم القضائي للمملكة مع التقسيم الإداري.

الهدف : تحقيق الانسجام بين التنظيم القضائي والتقسيم الإداري للمملكة.

المؤشرات : صدور مشروع مرسوم الملاءمة بالجريدة الرسمية.

أدوات التقييم : محاضر الجمعيات العمومية - تقارير المسؤولين القضائيين.

النتائج المتوقعة : تجاوز كافة الصعوبات التي تطرحها عدم الملاءمة بين التنظيم القضائي والتقسيم الإداري.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- مواكبة وتتبع تطبيق المرسوم المتعلق بالملاءمة بين التنظيم القضائي والتقسيم الإداري للمملكة، والعمل على حسن تطبيقه على أرض الواقع، خاصة مع انتقال اختصاص بعض الجماعات بالمملكة من دائرة نفوذ محاكم ابتدائية إلى دوائر نفوذ محاكم ابتدائية أخرى، وإحداث قضاء القرب.	- تتبع تطبيق مقتضيات المرسوم الجديد خاصة مع المحاكم الابتدائية التي شملها التغيير الناتج عن نقل بعض المراكز القضائية من دائرة نفوذها إلى دوائر نفوذ محاكم ابتدائية أخرى.	- مساهمة أطر وموظفي وتقنيي القسم.	خلال سنة 2012	قسم الجنسية والحالة المدنية



عنوان المشروع : تحيين وتطوير المنظومة القانونية المنظمة لمجال الأعمال.

الهدف : مراجعة النصوص التشريعية ذات الصلة بمجال الأعمال.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- إعادة قراءة المشروع المتعلق بقتيم وتغيير الكتاب الخامس من القانون رقم 15-95 المتعلق بمدونة التجارة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-96-83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996).	من المقرر مواكبة هذا المشروع بعد دخوله حيز التنفيذ بما يلزم من التدابير التنظيمية اللازمة وكذا بما يتطلبه الموقف من إجراءات التعريف و التحسيس بالمقتضيات الجديدة سواء على مستوى قضاة المحاكم التجارية أو على مستوى المنظمات المهنية في مجال الأعمال المعنية بهذا التطبيق (الاتحاد العام لمقاولات المغرب، غرف التجارة والصناعة....).		خلال سنة 2012	مصلحة القضايا التجارية والسجل التجاري



عنوان المشروع : تحيين وتطوير المنظومة القانونية المنظمة لمجال الأعمال.

الهدف : مراجعة النصوص التشريعية ذات الصلة بمجال الأعمال.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
إعادة قراءة مشروع قانون بتغيير و تتميم المادة 503 من مدونة التجارة بشأن حل إشكالات قفل الحساب بالإطلاع بمبادرة من البنك و ما يترتب عنه من نزاعات بشأن احتساب الفوائد و العمولات.	- مواكبة التعديل بعد دخوله حيز التنفيذ بما يلزم من إجراءات التحسيس سواء على مستوى المحاكم أو على مستوى قطاع الأبنك.		خلال سنة 2012	مصلحة القضايا التجارية



عنوان المشروع : تحيين وتطوير المنظومة القانونية المنظمة لمجال الأعمال.

الهدف : مراجعة النصوص التشريعية ذات الصلة بمجال الأعمال.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
إعادة قراءة مشروع قانون بتغيير و تتميم القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية بشأن مسطرة الأمر بالأداء أمام المحاكم التجارية.			خلال سنة 2012	مصلحة القضايا التجارية



عنوان المشروع : تحيين وتطوير المنظومة القانونية المنظمة لمجال الأعمال.

الهدف : مراجعة النصوص التشريعية ذات الصلة بمجال الأعمال.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
إعداد مشروع قانون بتغيير و تتميم القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية بشأن تشكيل النيابة العامة بالمحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية مع ما يتطلبه هذا التعديل من إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.338 بتاريخ 24 جمادى الثانية 1394 متعلق بالتنظيم القضائي للمملكة.	وضع صيغة لمشروع القانون.		خلال سنة 2012	مصلحة القضايا التجارية



عنوان المشروع : تحيين وتطوير المنظومة القانونية المنظمة لمجال الأعمال.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
إعداد مشروع مرسوم بتغيير و تتميم المرسوم رقم 2.96.906 المؤرخ في 18 يناير 1997 المتعلق بالسجل التجاري وقرار وزير العدل رقم 106.97 بتاريخ 18 يناير 1997 لإدراج إمكانية تسجيل الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن بعد في السجل التجاري و كذا إيداع القوائم التركيبية للشركات بالسجل التجاري بالمحكمة باستعمال الطرق المعلوماتية.	يجري الاشتغال في إطار فريق عمل مشترك مع المديرية العامة للضرائب و وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، على صياغة مشروع المرسوم و مشروع القرار الوزاري .		2012	مصلحة القضايا التجارية



عنوان المشروع : مرسوم تطبيق المادة 6 من قانون المحاماة بإحداث مؤسسة لتكوين المحامين

الهدف : تكوين المحامين المتمرنين وتأهيلهم لمزاولة المهنة.
المؤشرات : تم إنجاز أروضية أولية لمرسوم إحداث مؤسسة لتكوين المحامين.
أدوات التقييم : تتبع ومواكبة من طرف المسؤول.
النتائج المنتظرة : إحداث مؤسسة لتكوين المحامين.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
- مواكبة تطبيق مشروع المرسوم بعد صدوره بالجريدة الرسمية.		- مساهمة قضاة وأطر من المديرية، - وسائل التجهيز الضرورية لتحقيق الأهداف.	مارس 2012	مصلحة مهنة المحاماة



عنوان المشروع : تحيين وتطوير المنظومة القانونية المنظمة لمجال الأعمال.

الهدف : تحيين الإجراءات المتطلبة لتقييد الشركات في السجل التجاري.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تبسيط المساطر المطبقة بالسجل التجاري المحلي.	يجري الاشتغال في إطار فريق عمل مشترك مع القطاعين العام والخاص منبثق عن اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال بهدف تجميع وتحيين كافة الإجراءات القانونية المتطلبة لتقييد الشركات في السجل التجاري المحلي.		خلال سنة 2012	مصلحة القضايا التجارية



عنوان المشروع : إبرام اتفاقيات للتعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية مع الجمهورية الروسية.

الهدف : تعزيز علاقات التعاون القضائي مع الجمهورية الروسية.
المؤشرات : توقيع الاتفاقية مع روسيا الاتحادية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
-دراسة مشروع اتفاقية في المواد المدنية والتجارية والإدارية بين المغرب والجمهورية الروسية. - دراسة مشروع اتفاقية حول التعاون القضائي والاعتراف بالمقررات القضائية وتنفيذها في مجال حق الحضانة وحق الزيارة.	عقد مشاورات.	حضور ممثلين (2) عن المديرية لهذه المشاورات للتوصل إلى صيغة نهائية بين البلدين بخصوص المشاريع المقدمة.	خلال سنة 2012	مصلحة التعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية



عنوان المشروع : إبرام اتفاقيات للتعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية مع البوسنة والهرسك.

الهدف : تعزيز علاقات التعاون القضائي مع جمهورية البوسنة والهرسك.
المؤشرات : توقيع الاتفاقية مع البوسنة والهرسك.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تم الاتفاق على الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية في الميدان المدني في انتظار التوقيع النهائي عليه.			خلال سنة 2012	مصلحة التعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية



عنوان المشروع : إبرام اتفاقيات للتعاون القضائي المتبادل مع أوكرانيا.

الهدف : تعزيز علاقات التعاون القضائي مع أوكرانيا.
المؤشرات : توقيع الاتفاقية أوكرانيا.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تعزيز الصيغة الأخيرة لمشروع اتفاقية التعاون القضائي في المجال المدني مع دولة أوكرانيا.	عقد مشاورات.	حضور ممثلين (2) عن المديرية لهذه المشاورات للتوصل إلى صيغة نهائية بين البلدين بخصوص المشاريع المقدمة.	خلال سنة 2012	مصلحة التعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية



عنوان المشروع : إبرام اتفاقيات للتعاون القضائي المتبادل مع المملكة المتحدة البريطانية.

الهدف : تعزيز علاقات التعاون القضائي مع المملكة المتحدة.
المؤشرات : توقيع الاتفاقيات مع المملكة المتحدة.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<p>- تحضير الصيغة الأخيرة لمشروع اتفاقية التعاون القضائي في القضايا المدنية والتجارية.</p> <p>- تحضير الصيغة الأخيرة لمشروع اتفاق تحدث بموجبه لجنة استشارية للتعاون في موضوع القضايا العائلية.</p> <p>- مشروع مذكرة تفاهم حول التعاون القضائي والقانوني في القضايا المدنية والتجارية.</p>	<p>عقد مشاورات قصد التوقيع.</p>	<p>حضور ممثلين (2) عن المديرية لهذه المشاورات للتوصل إلى صيغة نهائية بين البلدين بخصوص المشاريع المقدمة.</p>	<p>خلال سنة 2012</p>	<p>مصلحة التعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية</p>



عنوان المشروع : تحسين ظروف عمل المفوضين القضائيين.

الهدف : تعزيز علاقات التعاون القضائي مع الجمهورية الفرنسية.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
إعداد مشروع القرار المشترك للسيد وزير العدل و وزير المالية بشأن التعويض الذي يتقاضاه المفوضون القضائيون عن مزاولة مهامهم في الميدان الجنائي، وتعريفة أجورهم عن الأعمال التي يقومون بها في الميادين المدنية والتجارية والإدارية.	مواكبة المشروع مع وزارة المالية.	- مشاركة قضاة واطر من المديرية وعددهم 04.	الأجل مرتبط بللتوصل برأي وزارة المالية في الموضوع	مصلحة المهن القانونية والقضائية الأخرى



الدراسات



عنوان المشروع : تحيين الدراسة المتعلقة بالخريطة القضائية.

الهدف : ملاءمة الخريطة القضائية للمتطلبات الموضوعية واحتياجات المواطنين.
 المؤشرات : إحداث محاكم جديدة - إلغاء مراكز قضائية أو إحداث أخرى.
 أدوات التقييم : تقارير المسؤولين القضائيين - إحصائيات - الدراسة المنجزة حول الخريطة القضائية.
 النتائج المتوقعة : تطوير الخريطة القضائية وفق منظور جديد يراعي سياسة القرب بالمفهوم الجغرافي والخدماتي.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
-إعادة قراءة الدراسة المنجزة حول الخريطة القضائية للمملكة وتحيين معطياتها وفق المستجدات التشريعية والمقتضيات الدستورية الجديدة. -نشر الدراسة المنجزة.	-تجميع الإحصائيات والبيانات القضائية، والجغرافية، والديمغرافية الضرورية من المحاكم والجهات المعنية. -مكاتبة المسؤولين القضائيين للإفادة بوجهة نظرهم في الصيغة ما قبل النهائية للدراسة -طبوع الدراسة ونشرها في عدد نسخ كافية لتزويد المحاكم بها.	-مساهمة قضاة وأطر القسم.	يونيو 2012	قسم الجنسية والحالة المدنية

عنوان المشروع : دراسة تحليلية لواقع المحاكم الإدارية.



الهدف : نشر المعلومة القانونية والقضائية، تقييم أداء المحاكم الإدارية

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
خلية للدراسات مكونة من قضاة وأطر من المديرية مرتبطة مباشرة بالسيد المدير.	أبريل 2012	- مساهمة قضاة وأطر المديرية في توفير المعطيات اللازمة؛ - التواصل الدائم مع المسؤولين القضائيين بالمحاكم الإدارية قصد تجميع الإشكاليات المطروحة والحلول المقترحة. - المتطلبات اللازمة لنشر الدراسة وتوزيع نسخ منها على كافة المحاكم الإدارية.	- رصد الثابت والمتغير في عمل المحاكم الإدارية عبر مختلف المراحل. - مناقشة الإشكاليات التي تعترض العمل القضائي في المادة الإدارية. - تجميع الحلول القضائية المتفق عليها على مستوى هذه المحاكم المتخصصة. - إعداد تشخيص مرقم لوضع الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية.	إعداد ونشر دراسة تقييمية لواقع المحاكم الإدارية.

عنوان المشروع : دراسة تحليلية لتنفيذ الاحكام القضائية.



الهدف : تقييم نتائج إستراتيجية المديرية لتدبير ملف التنفيذ .
النتائج المنتظرة: تطوير وضعية التنفيذ، تأمين النجاعة القضائية من خلال رفع مستوى ثقة المواطن في العدالة.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
إعداد ونشر دراسة حول صعوبات تنفيذ الأحكام القضائية وإمكانيات تجاوزها.	<ul style="list-style-type: none"> - رصد الصعوبات التي تعترض التنفيذ في مواجهة الخواص، وشركات التأمين، وأشخاص القانون العام. - تصنيف الإشكاليات المطروحة (قانونية، مؤسساتية، مالية، بشرية، تدبيرية....)، ووضع التصورات الممكنة لمعالجتها. - وضع استراتيجية جديدة ومتكاملة لتدبير ملف التنفيذ في مواجهة الإدارات والمؤسسات العمومية؛ - إحالة الدراسة المنجزة على المسؤولين القضائيين والجهات المعنية لإغنائها بملاحظاتهم واقتراحاتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> - مساهمة قضاة وأطر المديرية في توفير المعطيات اللازمة؛ - التواصل الدائم مع المسؤولين القضائيين وكافة المتدخلين بهدف تجميع الإشكاليات المطروحة والحلول المقترحة. - المتطلبات اللازمة لنشر الدراسة وتوزيع نسخ منها على كافة المحاكم والجهات المعنية. 	ماي 2012	خلية للدراسات مكونة من قضاة وأطر من المديرية مرتبطة مباشرة بالسيد المدير.

عنوان المشروع : دراسة تقييمية لزواج القاصر .



الهدف : تقييم نتائج تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بزواج القاصر

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
إعداد ونشر دراسة تقييمية لتجربة زواج القاصر ببلادنا منذ دخول مدونة الأسرة حيز النفاذ.	<ul style="list-style-type: none"> - استقراء المعطيات الإحصائية المتوفرة في الموضوع. - رصد الإشكاليات المطروحة في الموضوع على ضوء المقتضيات الدستورية أساسا وواقع التطبيق العملي لمدونة الأسرة. - استشراف آفاق تجاوز هذه الإشكاليات وإمكانيات تعديل الأحكام المنظمة لزواج القاصر بما يستجيب للالتزامات بلادنا في مجال حماية الطفولة وبما ينسجم مع مقتضيات الدستور المعدل.. - إحالة الصيغة الأولية للدراسة على المسؤولين القضائيين لإغنائها بملاحظاتهم واقتراحاتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> - مساهمة قضاة وأطر المديرية في توفير المعطيات اللازمة؛ - التواصل الدائم مع رؤساء أقسام قضاء الأسرة بهدف تجميع الحلول الممكنة لما يطرحه زواج القاصر من إشكاليات. - المتطلبات اللازمة لنشر الدراسة وتوزيع نسخ منها على كافة أقسام قضاء الأسرة. 	يوليو 2012	خلية للدراسات مكونة من قضاة وأطر من المديرية مرتبطة مباشرة بالسيد المدير.

عنوان المشروع: دراسة تقييمية للحملة الوطنية لتعميم التسجيل في الحالة المدنية



الهدف : قياس مدى نجاح حملة تعميم التسجيل بسجلات الحالة المدنية - تذليل الصعوبات المطروحة في مواجهة عملية تسجيل الولادات.
المؤشرات : تقلص عدد الشكايات الواردة في الموضوع - ارتفاع نسبة المسجلين في الحالة المدنية.
أدوات التقييم : تقارير المحاكم - مراسلات وزارة الداخلية - الإشكالات المثارة من طرف المواطنين.
النتائج المتوقعة : تحقيق النتائج المسطرة للحملة الوطنية لتعميم التسجيل .

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
مصلحة الحالة المدنية	خلال سنة 2012	- عدد الاجتماعات : 4 اجتماعات. - المشاركون في أشغال الاجتماعات : 3 قضاة و 2 موظفين.	-اجتماعات مع وزارة الداخلية. -مكاتبة المسؤولين القضائيين لموافاة المصلحة بسير عملية التسجيل.	-تجميع ودراسة تقارير المحاكم حول الحملة الوطنية لتعميم التسجيل. -دراسة الإشكالات المطروحة في الموضوع سواء من طرف المحاكم أو وزارة الداخلية أو من طرف المواطنين. -صياغة دراسة تقييمية لنتائج الحملة. -طبوع ونشر نتائج الدراسة.



مختلفة



عنوان المشروع : مواكبة تفعيل المنشور المتعلق بالتنسيق بين أقسام قضاء الأسرة والمجالس العلمية لإجراء محاولة الصلح بين الزوجين

الهدف : تحقيق نسب أكبر في نجاح محاولة الصلح بين الزوجين .

المؤشرات : تطور نسب نجاح محاولة الصلح والارتقاء بنسبة الصلح المسجلة على رأس كل سنة .

أدوات التقييم : تتبع ومواكبة الإحصائيات المسجلة بأقسام قضاء الأسرة .

النتائج المنتظرة : تخفيف العبء على القضاء وحصر النزاع الأسري .

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إشراك المجالس العلمية في الندوات والأيام الدراسية المنظمة من طرف القضاة العاملين بأقسام قضاء الأسرة لتبادل الخبرات وتقوية القدرات لإصلاح ذات البين بين الزوجين. - دراسة تحليلية للإحصائيات المسجلة بأقسام قضاء الأسرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - توجيه كتب في الموضوع إلى المسؤولين القضائيين قصد إخبارهم بضرورة إشراك المجالس العلمية في الندوات الدراسية ذات الصلة بقضايا الأسرة وخاصة ما يتعلق بالصلح. - توثيق جميع الإجراءات التي سيتم اتخاذها. - تقييم نصف مرحلي لمختلف الأنشطة المرتبطة بالمشروع. 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة حوالي 130 من أقسام قضاء الأسرة والمجالس العلمية في الأيام الدراسية. 	<ul style="list-style-type: none"> - خلال سنة 2012 	<ul style="list-style-type: none"> قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقد الأهلية



عنوان المشروع : وضع قاعدة بيانات لضبط وتتبع وضعية الأطفال المتكفل بهم داخل المغرب وخارجه.

الهدف: ضبط وتتبع وضعية الأطفال المتكفل بهم داخل المغرب وخارجه.
المؤشرات: تحديد وضعية الأطفال المتكفل بهم من حيث الجنس والسن وجنسية الكافل.
أدوات التقييم: القيام بدراسة إحصائية تحليلية للمعطيات وتحديد مستوى التطور بالنسبة لدوائر محاكم الاستئناف.
النتائج المنتظرة: حماية المصلحة الفضلى للطفل المتكفل به والحفاظ على حقوقه ومصالحه.

المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> - رصد الإحصائيات المسجلة. - مواكبة تقارير القضاة المكلفين بشؤون القاصرين. - دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحيين المعطيات ذات الصلة بالموضوع. - استثمار نتائج الزيارات التفقدية - تقييم نصف مرحلي لمختلف الأنشطة المرتبطة بالمشروع. 	<ul style="list-style-type: none"> - تجهيز قسم قضاء الأسرة بالوسائل اللازمة المتطلبة لتنفيذ المشروع. 	خلال سنة 2012	قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقدي الأهلية



عنوان المشروع : تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الشخص المعنوي العام وشركات التأمين

الهدف : معالجة إشكاليات تعثر التنفيذ. المؤشرات: تقليص المخلف عن سنة 2011 وتحسين نسبة الملفات المنفذة خلال سنة 2012. أدوات التقييم : الإحصائيات الدورية الواردة على الوزارة بشأن الملفات غير المنفذة. النتائج المنتظرة : ضمان النجاعة القضائية – تعزيز ثقة المواطن في القضاء.				
المهام المبرمجة	إجراءات تنفيذ المشروع	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	آجال التنفيذ	المكلف بالمشروع
تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية النهائية في مواجهة الإدارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.	<p>-تحيين قاعدة المعطيات الخاصة بالملفات غير المنفذة التي توفر كافة المعطيات الخاصة بوضعية الملفات التنفيذية المتعثرة؛</p> <p>-تمكين كافة القطاعات الحكومية المعنية بتعثر تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة في مواجهتها أو في مواجهة القطاعات الوصية عليها، من قوائم بالبيانات الخاصة بالملفات غير المنفذة، وذلك تمهيدا لعقد اجتماعات قطاعية الصعيد المركزي يتم خلالها بحث إمكانيات التنفيذ؛</p> <p>- تنظيم تعبئة سنوية لتصفية المخلف من الملفات المتعثرة في التنفيذ؛</p> <p>- تعميم دوريات ومناشير على مختلف محاكم المملكة تهتم على الخصوص أعمال الصرامة اللازمة للحد من التهرب من تنفيذ الأحكام القضائية وتكثيف الجهود من أجل القضاء على المخلف و تفعيل دور القاضي المكلف بمتابعة التنفيذ في متابعة ومراقبة كافة الإجراءات التي يقوم بها أعوان التنفيذ والمفوضون القضائيون ؛</p> <p>-متابعة تقارير القضاة المكلفين بالإشراف على عمليات التنفيذ و تتبع إجراءاته؛</p> <p>-دعم و تعزيز جهاز التنفيذ على مستوى المحاكم بالموارد اللازمة.</p>	مساهمة أطر وموظفي وتقنيي المصلحة.	2012	مصلحة التنفيذ



عنوان المشروع : المواكبة والتتبع لبرنامج دعم تطبيق مدونة الاسرة من أجل تسهيل ولوج النساء إلى خدمات العدالة

الهدف : إنجاز البرنامج بكل مكوناته ومرتكزاته.
المؤشرات : التقييم لكل ستة أشهر من السنة وخلصات لجنة الإشراف.
أدوات التقييم : التتبع ومواكبة مراحل الإنجاز.
النتائج المنتظرة : تطوير أداء القضاء الأسري وتقديم خدمات نوعية للمتقاضين.

المكلف بالمشروع	آجال التنفيذ	المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ المشروع	إجراءات تنفيذ المشروع	المهام المبرمجة
قسم قضاء الأسرة والقاصرين وفاقد الأهلية	خلال 2012 علما أن الفترة الزمنية المخصصة لبرنامج دعم أقسام قضاء الأسرة هي ثلاث سنوات من 2010 إلى 2013	- دعم الأنشطة المبرمجة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروع. - مساهمة فعاليات مختلفة من المهتمين بالشأن الأسري. - مساهمة بعض قضاة الأسرة.	- التتبع ومواكبة مراحل الإنجاز وبرنامج العمل المحدد من طرف اللجنة التقنية والمصادق عليه من طرف لجنة الإشراف.	- تحديد المرجعيات المتعلقة بمرتكزات المشروع. - دراسة طلبات العروض المقدمة. - تقييم منهجية المشاريع. - اختيار أجود المشاريع المقدمة. - القيام بزيارات ميدانية لأقسام قضاء الأسرة النموذجية للتعريف بالبرنامج وأهدافه. - تنظيم الورشات والمشاركة فيها. - مواكبة الدراسات المنجزة وتنقيحها من الناحية القانونية بما يتناغم مع فلسفة المشروع. - تهيء التقارير الدورية للجنة الإشراف.

